دعا على هامش الاجتماع الوزاري التحضيري لمؤتمر القمة الإسلامي بالقاهرة إلى بذل كل الجهود لإيجاد حل يحقق تطلعات الشعب السوري

الخالد يحذر من خطورة تفاقم الأوضاع في سورية: القضية تتطلب وقفة جادة

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي خلال حديث جانبي مع وزير الخارجية المصري في افتتاح الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة أمس

مصر تستضيف قمة إسلامية في غياب سورية وفي ظل خلافات حولها

القاهرة ـ وكالات: يجتمع قادة منظمة التعاون الاسلامي الاربعاء والخميس المقبلين في القاهرة لمناقشة الازمات الاقليمية وخصوصا مالي، حيث تدخلت فرنسا عسكريا، وسورية التي تشهد حربا اهلية دامية.

وقال الامين العام للمنظمة اكمل الدين احسان اوغلو في افتتاح الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة امس «اننا ندعم جهود الحكومة الانتقالية الرسمية في مالي لاستعادة الاراضي التي سيطرت عليها الجماعات المسلحة».

وطالب في كلمته امام الجلسة الافتتاحية للاجتماع، الدول الاعضاء «بالعمل على القضاء على الجنوح والتطرف واستخدام السلاح باسم الدين». وينتظر وصول رؤساء دول وحكومات قرابة 26 دولة، من اجمالي 57 عضوا في منظمة التعاون الاسلامي، الى القاهرة للمشاركة في هذه القمة، بحسب المنظمين وسلمت السنغال رئاسة المنظمة الى مصر.

وقال الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي اكمل الدين احسان اوغلو لوكالة «فرانس برس» ان «هذه القمة التي كان مقررا اصلا عقدها في القاهرة في 2011 وارجئت بسبب الانتفاضات الشعبية والربيع العربي، ستناقش النزاعات الرئيسية في العالم الاسلامي» سواء في الشرق الاوسط او افريقيا او آسيا.

واذا كانت الدول الاعضاء تبنت مواقف متباينة ازاء التدخل العسكري الفرنسي في مالي او الازمة السورية، فإن قمة القاهرة ستكون مناسبة لـ «تنسيق المواقف ودعم سيادة واستقلال الدول وتقديم الحل السياسي على الحل العسكري»، بحسب اوغلو. وقال اوغلو، الذي سيغادر المنظمة في نهاية 2013 بعد ان امضي ولايتين مدتهما ثماني سنوات «شخصيا، انا قلق جدا من انتشار ظاهرة العنف والغلو الديني في بعض البلدان الاسلامية التي تعاني من مشاكل اقتصادية وفساد سياسي، وما يحدث في مالي هو نتيجة ذلك».

وشدد اوغلو على «اهمية احترام الحدود القائمة بين الدول الافريقية ووحدتها الترابية».

واعتبر ان «قبول انفصال جنوب السودان على اساس عرقي وديني فتح الباب لحركات تريد الاستقلال في بلدان اخرى».

واصبح جنوب السودان الذي تقطنه غالبية من السود المسيحيين، دولة مستقلة في يوليو 2011 بعد انفصالة عن السودان العربي المسلم.

وفيما يتعلق بمالي، اعلن الرئيس المصري محمد مرسي معارضته للتدخل العسكري الفرنسي في مالي بينما تعاونت دول اخرى مع فرنسا مثل الجزائر وتشاد.

ويعتبر الوضع في سورية التي تم تعليق عضويتها في منظمة التعاون الاسلامي في اغسطس 2012، ملفا آخر ساخنا على جدول اعمال القمة التي ينتظر ان يشارك فيها الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد.

وتعد طهران الحليف الاقليمي الرئيسي لنظام بشار الأسد في سورية.

وقال اوغلو ان «الوضع في سورية يتدهور ولا يمكن السكوت عليه كما لا يمكن السكوت على عجز المجتمع الدولي عن وقف سفك الدماء وتدمير البنية التحتية وتحويل السوريين الى لاجئين داخل وخارج بلادهم».

وتابع «نحن نؤيد مساعي المبعوث الدولي الاخضر الابراهيمي وندعو الى الحوار والحل السلمي، فلابد من الحوار السلمي لتحقيق الانتقال الديموقراطي».

وينتظر ان تدعو قمة القاهرة، وفقا لمشروع البيان الذي تم اعداده وبثته وكالة انباء الشرق الاوسط، الى «حوار جاد» بين المعارضة السورية و«القوى المؤمنة بالتحول السياسي في سورية والذين لم يتورطوا مباشرة بأي من اشكال القمع وافساح المجال امام عملية انتقالية تمكن ابناء الشعب السوري من تحقيق تطلعاته للاصلاح الديموقراطي والتغيير».

ووفقا لجدول اعمال القمة، فإن القادة سيعقدون جلسة خاصة لمناقشة الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية وهو موضوع يدرج تقليديا في اجتماعات منظمة التعاون الاسلامي منذ تأسيسها عام 1969.

ويشمل جدول اعمال القمة عدة قضايا اخرى بينها «الاسلاموفوبيا» والاقليات المسلمة في العالم وخصوصا في بورما والتعاون الاقتصادي بين دول العالم الاسلامي وهي سوق كبيرة، اذ يبلغ عدد سكانها قرابة مليار ونصف المليار شخص.

وقالت مصادر ديبلوماسية انه يرجح ان يتولى السعودي اياد مدني منصب الامين العام للمنظمة خلفا لاوغلو مطلع 2014 بعد انسحاب ثلاثة مرشحين افارقة.

من جانبه حذر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد أمس من خطورة تفاقم الأوضاع الإنسانية في سورية، داعيا الى بذل كل الجهود لإيجاد حل يحقق تطلعات الشعب السوري.

وقال الشيخ صباح الخالد على هامش الاجتماع الوزاري التحضيري لمؤتمر القمة الإسلامي في دورته الـ 21 التي ستلتئم الأربعاء المقبل بالقاهرة ان مؤتمر المانحين للأوضاع الإنسانية في سورية الذي استضافته دولة الكويت في الـ 03 من الشهر الماضي حظي بإشادة وترحيب ومباركة لدور الكويت في استضافة المؤتمر.

وأضاف أن القضية السورية تتطلب وقفة جادة لمتابعتها، مشيرا الى أن مؤتمر الكويت للمانحين للأوضاع الإنسانية في سورية «هو مسار يعالج القضايا الإنسانية والأمور الملحة للشعب السوري في الداخل والخارج».

وأكد ضرورة ألا تغفل الدول الإسلامية أن للشعب السوري آمالا وتطلعات لرسم مستقبله بنفسه، مشيرا الى أن هذا هو ما تؤكد عليه الكويت دائما عبر علاقاتها العربية والإسلامية.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية اعتبر الشيخ صباح الخالد انها «قضية محورية وهي الأساس في كل الاجتماعات التي تشارك فيها الكويت سواء عربية او إسلامية أو دولية وتهم كافة الدول العربية والاسلامية».

وقال ان هناك مستجدا بالنسبة للقضية الفلسطينية وهو ما تم مؤخرا في الجمعية العامة للامم المتحدة في 92 نوفمبر 2102 بحصول فلسطين على دولة غير عضو بصفة مراقب في الامم المتحدة مشيرا الى أن هذا الوضع أعطي أهمية قانونية حيث اصبح لدولة فلسطين وضع قانوني يختلف عما كانت عليه في السابق.

وأكد وزير الخارجية مجددا أن قضية فلسطين هي القضية الجوهرية مضيفا أن هناك الكثير من القضايا المتفق عليها بشأن التحرك المقبل لقضية فلسطين.

وحول جدول أعمال مؤتمر القمة الإسلامي قال الشيخ صباح الخالد إن جدول الأعمال حافل بقضايا غاية في الأهمية مثل القضية السورية وفلسطين والوضع في مالي إضافة الى الاهتمام في تنفيذ الخطة العشرية التي اعتمدت في مؤتمر مكة عام 5002.

وأضاف أن جدول الأعمال يتضمن كذلك موضوعات مثل التطرف والإرهاب والاساءة الى الأديان والتنمية الثقافية والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان مشيرا الى أن كل هذه القضايا معروضة على جدول أعمال القمة.

وأكد أن دولة الكويت وقعت وصادقت على الاتفاقيات الخاصة بالتعاون الاقتصادي والتجارة البينية والاستثمار بين الدول الإسلامية.

وقال ان شعار المؤتمر «العالم الإسلامي تحديات جديدة وفرص متنامية» يعبر عن مدى التحديات الكبيرة على شعوب ودول العالم الإسلامي التي يقابلها في نفس الوقت وفي نفس الخط والمسار فرص وامكانات لدول الأمة الإسلامية ينبغي استثمارها والاستفادة منها.

وأوضح أن هناك حركة اقتصادية بين الدول الإسلامية عبر اتفاقات تمت وهناك اتفاق للاستثمار يضع اطارا للدول الإسلامية في تعاونها في هذا المجال الحيوي معربا عن اعتقاده بأن كل هذه الأمور تصب في مصلحة الأمة الإسلامية وتعود بالنفع على العالم بأسره.

وأشار الى أنه «رغم التحديات التي تواجه شعوبنا ودولنا وأمتنا الإسلامية ولكن في نفس الوقت يواكب هذه التحديات فرص متنامية وامكانيات كبيرة لدى أمتنا الإسلامية».

وقال الشيخ صباح الخالد ان وزراء الخارجية في الدول الإسلامية في اجتماعاتهم سيقومون بالتحضير للتوصيات ليتم اقرارها من قبل القادة والزعماء والأمراء على شكل بيان ختامي يعبر عن كل الهموم والهواجس والتحديات التي تهم الأمة الإسلامية.

التيار الشعبي يتهم الشرطة بتعذيب ناشط حتى وفاته

مرسي يرفض مقترح المعارضة بتشكيل حكومة إنقاذ وطني واستقالة وزير الثقافة المصري احتجاجاً على تجاوزات الشرطة

مئات المتظاهرين يشيعون جثمان الناشط عمر سعد بعد الصلاة عليه في مسجد عمر مكرم (أ.ف.ب)

القاهرة ـ وكالات: أكد المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر علي أن الرئاسة ترفض مقترح جبهة الإنقاذ الوطني وعدد من قوى المعارضة بتشكيل حكومة إنقاذ وطني، مضيفا أنه ستكون هناك انتخابات برلمانية خلال شهرين فقط. يأتي ذلك في ظل استمرار التظاهرات المناهضة لحكم الإخوان، حيث تجددت الاشتباكات مساء امس الأول بين قوات الأمن والمتظاهرين في منطقة كورنيش النيل أمام فندقي سميراميس وشيبرد في القاهرة. واستخدمت قوات الأمن قنابل الغاز وألقت القبض على عدد من المتظاهرين الذين تراجعوا إلى كوبري قصر النيل.

إلى ذلك، شدد الرئيس المصري د.محمد مرسي خلال اجتماعه امس مع قيادات وزارة الداخلية بأكاديمية الشرطة، على ضرورة تعامل جهاز الشرطة مع ما تشهده البلاد من أعمال عنف وتخريب وفقا لنصوص القانون في حماية المنشآت وحماية المتظاهرين السلميين. وذكرت رئاسة الجمهورية في بيان لها، ان الرئيس د.مرسي أكد خلال الاجتماع على ضرورة تعامل وزارة الداخلية وفقا لقواعد حقوق الإنسان في التعامل اليومى مع المواطنين.

على صعيد ذات صلة، قدم وزير الثقافة المصري د. محمد صابر عرب استقالته أمس احتجاجا على ممارسات الشرطة بحسب جريدة الشروق المصرية.

في سياق اخر، أعلنت وزارة الصحة المصرية أمس وفاة ناشط مصري بعد أيام أمضاها في مستشفى بالقاهرة في غيبوبة فيما أكد التيار الشعبي (حركة معارضة) انه مات اثر تعذيبه في معسكر للشرطة. وقال التيار الشعبي الذي أسسه المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي، في بيان امس انه ينعى «اثنين من زهرة شباب الثورة المصرية واللذين استشهدا غدرا وغيلة في مظاهرات شعارها السلمية».

واضاف البيان ان محمد الجندي عضو التيار الشعبي «توفي نتيجة تعذيبه حتى الموت كما توفي عمرو سعد (العضو في التيار الشعبي كذلك) نتيجة اصابته أمام قصر الرئاسة» الجمعة الماضية. وحمل التيار الشعبي «رئيس الجمهورية ووزير الداخلية المسؤولية السياسية والجنائية عن دمائهما الطاهرة» مضيفا انه سيلجأ الى القضاء «للحصول على القصاص العادل».

وجرى تشييع جثماني الجندي وسعد بعد ظهر امس في جنازة انطلقت من مسجد عمر مكرم بميدان التحرير شارك فيها مئات الشباب كما حضرها صباحي.

وردد المشاركون في الجنازة هتافات معادية للرئيس المصري محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي اليها. وقالت رئاسة الجمهورية في بيان نشر على صفحة المتحدث الرسمي باسمها على فيسبوك انها «تجري اتصالات مع مكتب النائب العام لمتابعة الأسباب التي أدت إلى وفاة الناشط محمد الجندي».

وأضاف البيان انه «لا عودة لانتهاك حقوق المواطنين وحرياتهم العامة والخاصة في ظل دولة الدستور وبعد ثورة 52 يناير المجيدة».

وقال مصدر قضائي ان نيابة قصر النيل أمرت بتشريح جثة الجندي لتحديد أسباب الوفاة بعد تقدم عدد من المحامين ببلاغ يتهمون فيه الشرطة بتعذيبه داخل احد معسكراتها.

وأكد المحامون في بلاغهم ان «3 أشخاص كانوا ضمن المعتقلين مع محمد الجندي في هذا المعسكر وشاهدوا تعدي افراد الأمن عليه»، وفقا للمصدر نفسه.

وكانت والدة محمد الجندي روت في لقاء تلفزيوني مع قناة «النهار» المصرية الجمعة الماضية ان ابنها اختفى منذ 52 يناير الماضي بعد مشاركته في التظاهرات التي نظمتها المعارضة في الذكرى الثانية للثورة.

وأضافت انها بحثت عن ابنها لعدة ايام قبل ان يبلغها معتقلون خرجوا من معسكر لقوات الأمن المركزي (مكافحة الشغب) ان محمد الجندي معتقل في المعسكر و«يتعرض لضرب مبرح ومصاب في رأسه». وأكدت والدة الجندي انها فوجئت بعد ذلك بأن ابنها موجود في مستشفى الهلال، مؤكدة انه نقل اليها «بعد ان مات». وأكدت مصادر طبية ان الجندي «كان في حالة وفاة اكلينيكية (سريرية) عند وصوله الى المستشفى».

وأعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة احمد عمر ان محمد الجندي (82 سنة) وهو مرشد سياحي موجود في مستشفى الهلال.

وقال عمر ان الوزارة «أصدرت تقريرا مساء اول من امس عن حالته الصحية قبل وفاته اشارت فيه الى انه تم نقله إلى مستشفى الهلال بسيارة إسعاف في 82 يناير وكان يعاني من تدهور بحالة الوعي وهبوط في الدورة الدموية واشتباه بنزيف داخلي بالمخ». وقالت صفحة «كلنا خالد سعيد» على شبكة فيسبوك، التي أسسها المدون المصري وائل غنيم قبل الثورة ضد مبارك، ان «التقرير الطبي المبدئي لمحمد الجندي يشير الى اثار أسلاك على الرقبة واثار كهرباء باللسان وآثار كي بالنار بالظهر والبطن واثار ضرب بآلات حادة في الوجه والبطن والظهر والساقين».

وأكدت صفحة «كلنا خالد سعيد» ان الجندي «اختفى 4 ايام مع 32 متظاهرا عرف لاحقا انه تم اعتقالهم من قبل قوات الشرطة في محيط كوبري (جسر) قصر النيل بعد مشاركتهم في احتجاجات ميدان التحرير في الذكر الثانية للثورة». واضاف انه «تم الإفراج عن المعتقلين الـ 32 الآخرين الا ان محمد الجندي وجد في مستشفى الهلال مصابا بكدمات وكسور وفي غيبوبة».

عشرات القتلى والجرحى في هجوم انتحاري ضد قوات الصحوة

حزب الله ينشئ «جيش المختار» لمساندة المالكي: سنواجه «القاعدة» إذا حاول استغلال التظاهرات

جانب من آثار الدمار الذي خلفه تفجير كركوك أمس الأول (أ.ف.ب)

بغداد ـ وكالات: أعلن حزب الله العراقي «النهضة الإسلامية» امس عن تشكيل جيش شعبي مناطقي يدعم توجهات الحكومة العراقية في محاربة الفساد وتنظيم القاعدة، مشيرا إلى أن هذا الجيش الذي أطلق عليه اسم «جيش المختار» سيكون على أهبة الاستعداد، إذا ما حاول ما يسمى بالجيش العراقي الحر أو تنظيم القاعدة استغلال التظاهرات التي تجري في بعض محافظات العراق. جاء ذلك في تصريح للأمين العام لحزب الله العراقي «النهضة الإسلامية» واثق البطاط في مؤتمر صحافي عقده امس في بغداد، وقال: «ان «جيش المختار» سيكون سندا لتوجهات الحكومة المركزية في محاربة الفساد والمفسدين ومواجهة التنظيمات الإرهابية كالقاعدة وما يسمى بالجيش العراقي الحر.

وأضاف البطاط ان تنظيمه ليس ضد المظاهرات التي تشهدها المحافظات العراقية، لكنه ضد استغلالها من قبل تلك التنظيمات الإرهابية، مؤكدا أن تنظيمه لن يقف مكتوف الأيدي إذا ما انحرفت تلك التظاهرات عن مسارها على أيدي الإرهابيين. كان حزب الله العراقي «النهضة الإسلامية» قد هدد في الثامن من شهر يناير الماضي بـ «إبادة» البعثيين إذا ألغى قانون اجتثاث البعث، ودعا إلى التظاهر للمطالبة بتثبيت المادة الرابعة من قانون الإرهاب وتفعيل عقوبة الإعدام.

يذكر أن محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك تشهد تظاهرات شعبية واعتصامات منذ نهاية شهر ديسمبر الماضي على خلفية اعتقال عدد من أفراد حماية وزير المالية القيادي في القائمة العراقية رافع العيساوي، والمطالبة بالإفراج عن المعتقلات والمعتقلين وإلغاء قانون المساءلة والعدالة والمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب وغيرها من المطالب.

ميدانيا، قتل 22 شخصا أغلبهم من عناصر الصحوة وأصيب نحو 44 آخرين بجروح في هجوم انتحاري استهدف امس قوات الصحوة التي تقاتل تنظيم القاعدة، في منطقة التاجي شمال بغداد، حسبما أفادت مصادر امنية وطبية.

وقال مصدر في وزارة الداخلية ان «22 شخصا اغلبهم من عناصر الصحوة قتلوا وأصيب نحو 49 آخرين بجروح في هجوم انتحاري بحزام ناسف استهدف تجمعا لعناصر الصحوة».

وأوضح المصدر الأمني ان «الهجوم وقع لدى تواجد الصحوات لتسلم رواتبهم في منطقة هور الباشا الواقعة في منطقة التاجي».

من جانبه، أكد زعيم القائمة العراقية إياد علاوي أن قائمته لن تنسحب من العملية السياسية، وترفض إجراء انتخابات مبكرة، كما تندد بالتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي العراقي. وقال علاوي ـ في تصريحات لـ «المركز الخبري لشبكة الإعلام العراقي» امس ـ «ان قائمته ترفض أي دعوة لإجراء انتخابات مبكرة وحل مجلس النواب وإلغاء الدستور»، معتبرا أن الوضع في المنطقة متوتر وهناك أزمة ثقة بين الأطراف السياسية. وأكد أن قائمته ترفض أيضا أي خطاب طائفي أو ديني من شأنه أن يجتث الآخرين وهي متمسكة بخطها الوطني وترفض أي محاولات لتقسيم العراق، مشيرا إلى أن القائمة العراقية تتطلع إلى الشراكة الحقيقية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، مشيرا إلى أن هناك ضغوطا إقليمية تحاول إثارة العنف في العراق مستغلة اقتراب موعد إجراء الانتخابات المحلية.

ووصف حل مجلس النواب بأنه يمثل ضربة قاصمة للعملية السياسية وقد يعيد الديكتاتورية من جديد، لافتا إلى أن الأزمة في العراق خانقة وتتطلب تحركا نيابيا للخروج من عنق الزجاجة، واستطرد قائلا «هذه رسالة موجهة للتحالف الوطني لإيجاد حل للأزمة»، موضحا أن «العراقية» ترفض تسمية التظاهرات على أساس المكونات والمذاهب بأنها سنية أو شيعية.

وبخصوص سبل الخروج من الأزمة الحالية، قال زعيم القائمة العراقية «ان الحوار مازال مستمرا بين الكتل السياسية لحل الأزمة»، مشددا على ضرورة العودة إلى اتفاق أربيل وتعزيز الشراكة والإصلاح الحقيقي لتحقيق ذلك، مضيفا «لا أسعى للحصول على أي منصب في الدولة لكنني لا أقبل في الوقت نفسه بإقصاء وتهميش أي جهة سياسية على حساب جهة أخرى».

وفيما يتعلق بانسحاب وزراء القائمة العراقية من مجلس الوزراء، قال علاوي «ان الانسحاب جاء بسبب عدم وجود نظام داخلي ينظم عملية التصويت في المجلس واتخاذ القرارات، كما أنه لا يوجد في القانون منح اجازة إجبارية للوزراء». وانتقد اجتثاث عدد من مرشحي حركة الوفاق لانتخابات مجالس المحافظات بدعوى انتمائهم لحزب البعث المنحل، مشيرا الى أن أغلب هؤلاء يعملون في دوائر الدولة ولم تشملهم إجراءات المساءلة طيلة السنوات الماضية.

الجماعة الإسلامية تؤجل مليونية «ضد العنف» إلى 15 فبراير وتدعو إلى عودة اللجان الشعبية

القاهرة ـ أ.ش.أ: أجلت الجماعة الإسلامية المليونية التي كانت قد دعت إليها الجمعة إلى يوم 15 فبراير الجاري، على أن تقام تحت اسم «معا ضد العنف.. الثورة سلمية» أمام جامعة القاهرة. وأكدت الجماعة وحزبها البناء والتنمية ـ في بيان لها خلال مؤتمر صحافي عقد بمقر الحزب امس ـ أن مطالب المليونية أهمها التزام القوى السياسية باستكمال الثورة بالطرق السلمية، واحترام اختيارات الشعب المصري والالتزام بالتغيير عن طريق الصناديق، وتطبيق القانون بحزم على من يقوم بالبلطجة والعنف، مع مراعاة حقوق الإنسان وإصدار قرارات فورية لدعم الفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحديد الحد الأعلى للأجور والالتزام الفوري بحد أدنى يحفظ كرامة المواطن ورفع الظلم عن المظلومين. وأوضحت الجماعة أن من بين أهداف المليونية أيضا الالتزام بعدم التدخل في شؤون القضاء او انغماس القضاة في السياسة، وإصدار قانون لتجريم البلطجة وإنشاء إدارة لمكافحتها في جهاز الشرطة، وضرورة افساح المجال أمام شباب الثورة للمشاركة في مستقبل الوطن دون اقصاء وتقديم الكفاءات بعيدا عن الانتماءات الحزبية، وتحقيق المصالحة الوطنية من خلال حوار جاد دون شروط مسبقة. كما دعت الجماعة وحزبها الشعب المصري إلى العودة الى تشكيل اللجان الشعبية لحماية الممتلكات العامة